جامعة المنوفية

المجلد ٣١
العدد ١٢١
أبريل ٢٠٢٠

مجلة بحوث
كلية الآداب

دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الآداب جامعة المنوفية

web site : http //: www.menofia.edu.eg
e.mail: rjfa2012@gmail.com

مجلـــة بحـــوث كليـــة الآداب
جامعـــة المنوفيـــة

المجلد ٣١ العدد (١٢١) أبريل ٢٠٢٠ م

مجلـــة علميـــة فصليـــة محكمـــة

شروط وسياسة النشر

- تنشر المجلة البحوث النظرية والتطبيقية والمراجعات العلمية وعروض الكتب وتقارير رسائل الماجستير والدكتوراه فى التخصصات العلمية لأقسام كليات الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية فى مصر والعالم العربى بمختلف اللغات .
- تعرض البحوث المقدمة للنشر على المحكمين من ذوى الاختصاص ،يتم انتقاؤهم بسرية تامة لبيان صلاحية البحوث من الناحية العلمية ومدى موافقتها لشروط النشر ،ويتم إشعار الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين .
- لاتعاد البحوث المقدمة للنشر إلى أصحابها ،سواء قبلت للنشر أم لم تقبل ،وتحتفظ المجلة بحقها فى عدم نشر أى بحث دون إبداء الأسباب ،وتعد قراراتها نهائية .
- سعر نشر الصفحة الواحدة ١١ جنيهاً لأعضاء هيئة التدريس بالكلية و ١٥جنيهاً لأعضاء هيئة التدريس من خارج الكلية و ٢٠٠ دولار امريكي او ما يعادلها لأعضاء هيئة التدريس غير المصريين حتى ٥٠ صفحة وما زاد فسعر الصفحة يصبح ٥ دولار .
- يتم تحصيل مبلغ ٣٠٠ جنيهاً من الباحثين المصريين و ١٠٠ دولار أمريكى من الباحثين الأجانب قيمة التحكيم العلمى نقداً ويورد بإيصال لخزينة الكلية ويتم تحصيل مبلغ ١ جنهاً مقابل المراجعة اللغوية والتنسيق .
- تقدم البحوث عبر نظام المجلة الالكتروني https://sjam.journals.ekb.eg بصيغة Doc مصحوبة بملخص بالعربية فى حدود مائتى كلمة وآخر بالانجليزية فى نفس الحدود ، مع بيان الكلمات المفتاحية Keyword (رؤوس الموضوعات). على أن تكون مكتوبة ببرنامج وورد Simplified Arabic أو Times New Roman للأبحاث باللغات الأجنبية والعربية العنوان بنط ١٣ عريض والمتن ١٣ والهوامش والحواشي ١٠ وألا تقل عن ٤ سم ومن الأعلى والأسفل ٥ سم.
- تعرض البحوث المقدمة للنشر على المحكمين من ذوى الاختصاص من خلال نظام المجلة الالكتروني، ويتم انتقاء المحكمين بسرية تامة (تحكيم معمي) لبيان صلاحية البحوث من الناحية العلمية ومدى موافقتها لشروط النشر، ويتم إشعار الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين .
- على الباحث الالتزام بتقديم ملخص باللغة العربية واللغة الانجليزية مع البحث المراد نشره، مع الكلمات الاسترشادية أو المفتاحية الدالة على موضوع البحث Keywords.
- تجمع الاستشهادات المرجعية في نهاية البحث فيما عدا البحوث التي تتطلب غير ذلك ، مع مراعاة الدقة في التوثيق باستخدام صيغة APA واكتمال بيانات الوصف.
- يتم ترتيب البحوث والدراسات في المجلة وفقا لأمور فنية بحتة ولا علاقة لها بمكانة المؤلف أو قيمة العمل.
- لا يعاد نشر أي بحث مما ينشر في المجلة إلا بإذن كتابي من رئيس تحرير المجلة، وللمجلة كافة حقوق النشر وإعادة النشر للبحوث بأي من الأساليب المطبوعة أو الإلكترونية المحلية والدولية.
- الآراء والافكار الواردة في البحوث المنشورة تحمل وجهة نظر كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء المسئولين عن المجلة.

هيئــة التحريــر

رئيس مجلس الادارة	أ.د/ أسامة عبدالفتاح مدنى	عـــمـــيد الكـــليـــة
نائب رئيـــس مجلس الادارة	أ.د/ محمود عبدالكريم الجندي	وكـــيل الكلية للدراســات العليا والبحوث
رئـــيس التـــحـرير	أ.د/ حسناء محمود محجوب	استاذ متفـــرغ بقسم المكتبات والمعلومات
المـــحـرر التنـــفـيـــذي	أ.د/ خالد فهمى ابراهيم	أستاذ بقسم اللغة العربية
المـــحـرر التنـــفـيـــذي	أ.د/ فاطمة ابراهيم خميس	أستاذ مساعد بقسم المكتبات والمعلومات
المـــحـرر التنـــفـيـــذي	أ/ عبدالعزيز فتحى شحاته	مدرس مساعد بقسم المكتبات والمعلومات
المـــحـرر التنـــفـيـــذي	أ/ سها السيد علوان	مدرس مساعد بقسم المكتبات والمعلومات
أمين هيئة التحرير والسكرتير الإداري	أ / سامى محمد عبدالله	مدير مكتب السيد أ.د/ وكيـــل الكليـــــة للدراســـــات العليا والبحـــــوث

الهيئة الاستشارية

ا.د محمد السيد عزوز .	أستاذ اللغة العربية. كلية الآداب. جامعة المنوفية
ا.د كاثرين جوسلين .	استاذ بجامعة ويستر ميتشيجان. الولايات المتحدة الأمريكية
ا.د لويس ايبار.	استاذ بجامعة الكبيت. كندا
ا.د درية حافظ نجم .	استاذ اللغة الفرنسية. كلية الآداب. جامعة المنوفية
ا.د ريناته فرويدنبرج – فيندأيذن.	جامعة ترير. ألمانيا
ا.د عادل صالح محمد على .	استاذ اللغة الألمانية. كلية الآداب. جامعة المنوفية
ا.د محمد فوزي ضيف.	استاذ اللغة العبرية . كلية الآداب. جامعة المنوفية
ا.د ثيودور بارلنت.	استاذ الدراسات العبرية. جامعة فلوريدا. الولايات المتحدة الأمريكية
ا.د أحمد عبدالقادر الشاذلي .	استاذ اللغة الفارسية. كليةالآداب. جامعة المنوفية
ا.د حلمي أحمد شلبي.	أستاذ التاريخ. كلية الآداب. جامعة المنوفية
ا.د فتحي محمد مصيلحي.	أستاذ الجغرافيا. كلية الآداب. جامعة المنوفية
ا.د خالد أحمد حمزة عوض.	أستاذ الآثار. كلية الآداب. جامعة المنوفية
ا.د رمضان بدرى حسين.	استاذ الاثار.معهد دراسات الشرق الأدنى. جامعة ابرهارد كارلس. ألمانيا
ا.د حمدان بوصالحيح .	أستاذ الفلسفة. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة زيان عاشور. الجزائر
ا.د محمد محمود محي الدين.	أستاذ الاجتماع. كلية الآداب. جامعة المنوفية
ا.د الحسين عبدالمنعم.	أستاذ علم النفس. كلية الآداب. جامعة القاهرة
ا.د عبدالمنعم شحاتة	أستاذ علم النفس. كلية الآداب. جامعة المنوفية
ا.د نجاح قبلان القبلان.	أستاذ المكتبات والمعلومات. جامعة الأميرة نوره. السعودية
ا.د محرز حسين محرز غالي .	أستاذ الصحافة. كلية الإعلام. جامعة القاهرة
ا.د عبدالجواد سعيد ربيع.	عميد كلية الاعلام. جامعة المنوفية

حلب بين حقبتين
"التغيرات الاجتماعية والاقتصادية قبل الحرب وبعدها"

دكتور/محمد سيد احمد
أستاذ علم الاجتماع المساعد
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

مقدمة :

تعد الآثار الاجتماعية للحرب أحد موضوعات الاهتمام في العلوم الاجتماعية بعامة، وعلم الاجتماع على وجه الخصوص. وتنوع مستوى الاهتمام العلمي بالموضوع سواء على المستوى المعرفي، أو على المستوى الواقعي، فقد انعكس الاهتمام على المستوى المعرفي الأكاديمي بشكل واضح في ظهور نظريات اجتماعية جديدة، أو إعادة الاهتمام بنظريات كلاسيكية، وتجلى هذا الاهتمام بكل وضوح في علم الاجتماع بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. وقبلهما وبعدهما، ظهر اهتمام بالتنظير لمجتمعات عدم الاستقرار الناشئ عن الثورات أو حركات التحرر الوطني. فأغلب أفكار أوجست كونت جاءت ردا على حالة المجتمع بعد الثورة الفرنسية، وأيضا جاء الاهتمام بأفكار النظرية النقدية بعد حركات التحرر الوطني واستجابة لثورة الشباب عام ١٩٦٨.

أما على المستوى الواقعي، فإن اهتمام العلوم الاجتماعية برصد طبيعة الآثار الاجتماعية للحرب بشكل عام، وتأثيرها على المدينة بشكل خاص، يعد ضعيفا ونادرا رغم أهمية الموضوع، لا سيما داخل علم الاجتماع. وفي هذا السياق طورت العلوم الاجتماعية مفهوم آثار ما بعد الحرب Post war effects، وهو المفهوم الذي يشير للآثار التي تمتد على نطاق واسع وقد تكون طويلة أو قصيرة الأجل، كما قد تشمل هذه الآثار أيضا الدمار الشامل للمدن، والآثار طويلة المدى على الاقتصاد. فالنزاعات المسلحة لها نتائج سلبية غير مباشرة على البنية التحتية وعلى توفير الصحة العامة وعلى النظام الاجتماعي. وبناء على ذلك فإننا نفترض أن المدن التي تشهد نزاعات مسلحة ويتم فيها الحفاظ على بنيتها التحتية أو على الأقل تطويرها، والحفاظ على تقديم خدمات الصحة والتعليم والسكن والأمن

والخدمات العامة، وتحافظ قدر الإمكان على النظام الاجتماعي، فإن ذلك يشير إلى قوة ونفوذ الدولة، والتزامها بمسئوليتها الاجتماعية نحو مواطنيها.

وقد نبعت فكرة هذه الدراسة من نتائج بحث سابق للباحث حول أوضاع السوريين في مصر واحتمالات عودتهم. وكان البحث المشار إليه قد كشف عن أن حوالي ٥٧.٥٪ من عينة السوريين في القاهرة قد أتوا إليها من محافظة حلب. وقد عبر العديد من السوريين في العينة عن رغبتهم في العودة إلى سورية متى ما توفرت لذلك شروط محددة من بينها العودة إلى مدنهم وقراهم التي نزحوا منها وأن تعود الأوضاع إلى سالف عهدها قبل اندلاع الحرب في البلاد. ولما كان صانع القرار السوري يستهدف هو الأخر عودة مواطنيه إلى بلادهم، كان من الضروري التعرف على ما آلت إليه الأوضاع في المدن السورية معرفة تتجاوز المعرفة الانطباعية بما يمكن الدولة السورية من الاضطلاع بدورها الاجتماعي والاقتصادي.

لذلك جاءت الدراسة الراهنة لمدينة حلب باعتبارها نموذجا للمدن السورية التي تعرضت لتدمير كبير بفعل الحرب. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مدينة حلب قبل وبعد الحرب بغرض رصد التغيرات التي طرأت على مستوى ونوعية الخدمات المتاحة في المدينة سواء كانت الصحية أو التعليمية أو السكنية أو العمل والأمن والخدمات الأخرى, حتى تتمكن الدولة السورية من أداء دورها في سد الفجوات في الوضع الراهن للخدمات لتشجيع المهاجرين السوريين بالخارج على العودة إلى مستقراتهم الريفية أو الحضرية.

أولا: الدراسات السابقة :

يسعى الباحث من خلال استعراضا التراث البحثي إلى رصد نشأة وتطور واتجاهات التراث البحثي حول موضوع الآثار الاجتماعية للحرب على المدينة، ونعرض هذا التحليل على ثلاث محاور، يتناول المحور الأول نشأة وتطور الاهتمام البحثي بالموضوع، بينما يركز المحور الثاني على التراث البحثي المعني بالآثار الاجتماعية للحرب على سورية، أما المحور الثالث والأخير فإنه يحلل التراث البحثي المعني بمدينة حلب على وجه الخصوص.

١- نشأة وتطور الاهتمام البحثي بالآثار الاجتماعية للحروب والنزاعات المسلحة

من الوثائق التاريخية الكلاسيكية حول الموضوع الكلمة التي ألقاها ليستر شيبي Lester B. Shippee، في افتتاح الملتقي السنوي للجمعية التاريخية بمينيسوتا عام ١٩١٨، بعنوان الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحرب الأهلية مع إشارة خاصة لولاية مينيسوتا. حيث يفتتح خطبته بمقولة فحواها أنه لا يمكن لأي شخص أن يمر بفترة وجود غير طبيعي دون أن يترتب على ذلك إجراء بعض التعديلات على مؤسساته الأساسية، بدرجة أكثر أو أقل عمقا. فعلى الرغم من أن فترة الوجود غير الطبيعي تكون قصيرة وأن الأحداث قد تكون سطحية أو تبدو غير مهمة، إلا أن مسار ومصير هؤلاء الناس يأخذ منعطفًا جديدًا ولا يمكن أبدًا أن تعود الأمور لطبيعتها السابقة. فالحرب تعد واحدة من بين أقوى التأثيرات المغيرة والمعدلة لطبيعة الحياة وسلوك البشر(١). على ذلك تلفت هذه الكلمة بداية لطبيعة الآثار الاجتماعية للحروب، وعمق تأثيرها على المواطنين مهما كانت قصر مدة عدم الاستقرار أو أن الحياة تكون على غير طبيعتها. ولعل أحد أهم الموضوعات التي لفتت هذه المقالة الانتباه إليها هو تأثير الحرب الأهلية على المرأة، واستحوذ هذا الموضوع على الاهتمام في بحث آثار الحرب العالمية الثانية.

ومن الدراسات التي تعد كلاسيكية في دراسة الآثار الاجتماعية للحرب، الدراسة التي أعدها هانز سبير Hans Speier الصادرة عام ١٩٤١ بعنوان أثر الحرب على النظام الاجتماعي The Effect of War on the Social Order، وهي الدراسة التي صدرت أثناء أحداث الحرب العالمية الثانية(٢).

وتعد أهم محطات الاهتمام بدراسة الآثار الاجتماعية للنزاعات المسلحة هي تأسيس دورية علمية تحمل عنوان القوات المسلحة والمجتمع Armed Forces & Society (AFS)، والتي ظهرت عام ١٩٧٤. ومن الدراسات المهمة في هذا السياق والصادرة في هذه الدورية، دراسة جويس كوفمان Joyce P. Kaufman الصادرة عام ١٩٨٣ حول النتائج الاجتماعية للحرب، والتي هدفت إلى تحديد أثر الحرب، نظريا وواقعيا، على الإنفاق على مجالات السياسة الاجتماعية والتي تشمل الصحة والرفاهية والتعليم في أربع دول(٣).

وفي عام ١٩٩١ قام كل من جون موديل John Modell وتيموثي هاجرتي Timothy Haggerty بمراجعة الإنتاج الحديث للعديد من تخصصات العلوم السلوكية والاجتماعية المعني بتأثير الحرب على المجتمع، واقترح المؤلفان أن دراسة التداعيات الاجتماعية للحرب قد اتسمت بنشر دراسات إمبيريقية تهمل، إلى حد ما، الآثار الاجتماعية الكبرى للحرب كما تهمل دراسة قدرة الحرب على إعادة ترتيب المجتمع(٤).

ونشر جو بيل Jo Beall وزملاؤه دراسة هامة عام ٢٠١٠ في سلسلة اتجاهات السياسة التي يصدرها مركز بحوث دول النزاعات، بعنوان المدن والنزاع Cities and Conflict، وخلصت الدراسة إلى عدد من الاستخلاصات أهمها: أن الحروب السيادية والأهلية آخذة في الانخفاض، ولكن النزاعات المدنية – التي تشمل مختلف أشكال العنف في المدن – آخذة في الازدياد؛ وأن المدن غالبًا ما تكون ملاذًا للأمن النسبي أثناء الحرب الأهلية؛ ولكن من الخطأ اعتبار الأمن الحضري أمراً مفروغاً منه عندما تنتهي الحرب(٥).

في عام ٢٠١٢، ظهرت دراسة أخرى عن مدينة موستر Mostar في البوسنة، تتناول تقسيم المدينة وإعادة توحيدها بتأثير الحرب، وجاءت الدراسة بعنوان "مدينتان بلا روح: التخطيط لتقسيم وإعادة توحيد موستر بعد الحرب :Two cities with no soul Planning for division and reunification in post-war Mostar، وعلى الرغم من أن الدراسة تتجه نحو منظور التخطيط الحضري، إلا أنها لا تخلو من الإشارة للأبعاد الاجتماعية(٦).

ونشر جوردي مارتن دياز Jordi Martin-Diaz عام ٢٠١٤ دراسته على التحول الذي شهدته مدينة سراييفو بعد الحرب، وجاءت الدراسة تحت عنوان إعادة الهيكلة الحضرية في سياقات ما بعد الحرب: حالة سراييفو Urban restructuring in post-war contexts: the case of Sarajevo، ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة الفروق والاختلافات بين حالة مدينة حلب ومدينة سراييفو، إلا أن الدراسة تشير إلى طبيعة تدخل المنظمات الدولية وآثار هذا التدخل على إعادة اعمار مدن ما بعد الحرب، خاصة في حالة المدن الاشتراكية(٧).

وفي دراسة أحدث حول تأثير الحرب على السلوك الاجتماعي والسياسي أجراها فريق من الباحثين متعدد التخصصات بقيادة مايكل بايور **Michal Bauer** عام ٢٠١٦، أكدت على أن الأدلة المستقاة من الدراسات الاستقصائية والتجارب من أكثر من ٤٠ دولة تكشف عن حقيقة واضحة هي أن: التعرض الفردي للعنف المرتبط بالحرب يميل إلى زيادة التعاون الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والسلوك المؤيد للمجتمع(٨).

وفي عام ٢٠١٨، حصلت مالجوريتساتا بوبيوليك روسكامب Małgorzata Popiołek-Rosskamp على درجة الدكتوراه بأطروحة حول أعادة اعمار مدينة وارسو، بعنوان "وارسو: إعادة بناء بدأت قبل الحرب" Warsaw: A Reconstruction that Began Before the War، من معهد التخطيط الحضري والإقليمي، حيث بحثت في جذور ما قبل الحرب لبرنامج إعادة الاعمار بعد وارسو عام ١٩٤٥(٩).

وتفتح مثل هذه الدراسات، والتي تنتمي لحقل التخطيط الحضري، قضايا إعادة اعمار المدن بعد انتهاء الحرب والنزاعات المسلحة، وتلفت الانتباه للصراع بين التراث والحداثة في إعادة الاعمار، وإعادة إحياء الملامح التاريخية للمدينة في مقابل التوجه الحداثي، خاصة إذا كان تاريخ المدينة مناهض للنزعة الرأسمالية.

٢- التراث البحثي حول الآثار الاجتماعية للحرب على سورية :

من الطبيعي أن تندر الدراسات الاجتماعية المتعلقة بالآثار الاجتماعية للحرب والنزاع المسلح في سورية، فقد سبق وأكدت نتائج مراجعة التراث البحثي في المحور السابق أنه بحكم فجائية الحرب وسرعة أحداثها فمن الطبيعي أن يصعب إجراء دراسات ميدانية تعتمد على منهج علمي منظم. لذلك فإن أغلب دراسات هذا المحور قد جاءت في شكل تقارير تعتمد على الدراسات المكتبية، ومراجعة البيانات الثانوية، أو الاعتماد على التقديرات، وإن كانت بشكل علمي، إلا أنها تظل أولا وأخيرا مجرد تقديرات قد تتأثر بالتوجهات الأيديولوجية للجهات المصدرة لها، خاصة موقفها من الحرب على سورية، وهو قد يتسبب في تحيز استنتاجات بعض هذه التقارير، وبالتالي يتطلب التعامل مع نتائجها بحذر.

فمن أولى الدراسات التي اهتمت بالآثار الاجتماعية للحرب على سورية تلك المتعلقة بالآثار على التعليم. ففي عام ٢٠١٤، نشرت دراسة للباحث خلدون أحمد الحداد حول آثار الأزمة السورية على التعليم والعملية التربوية(١٠).

كما بدأ الاهتمام بآثار الحرب على سورية بالدراسات التي اهتمت بالوضع الصحي، وتأثير النزاع المسلح داخل المدن على الحالة الصحية للسكان. فقد تبنت دراسة ويم زوينينبرج Wim Zwijnenburg، وكريستين تي باس Kristine te Pas المنشورة عام ٢٠١٥، بعنوان "وسط الحطام(١١): دراسة مكتبية عن الآثار البيئية والصحية العامة للصراع في سورية" Amidst the debris: A desktop study on the environmental and public health impact of Syria's conflict

وفي عام ٢٠١٦، نشر صندوق النقد الدولي دراسة في سلسلة أوراق العمل، بعنوان اقتصاد النزاع في سورية Syria's Conflict Economy، للمؤلفتين جين جوبات Jeanne Gobat وكريستينا كوستيال Kristina Kostial، وحاولت هذه الدراسة أن تحلل كيفية تأثر اقتصاد سورية وشعبها بعد خمس سنوات من الصراع المستمر والمأساوي، كما حاولت أن تحدد التحديات التي تواجه إعادة بناء الاقتصاد(١٢).

من التقارير المهمة الصادرة عن الآثار الاجتماعية للحرب على سورية تقرير البنك الدولي الصادر عام (٢٠١٧)، بعنوان خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية The Toll of War: The Economic and Social Consequences of The Conflict in Syria. والذي حاول تقييم العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية حتى بدايات عام ٢٠١٧(١٣).

واهتمت دراسة فابريك بلانش Fabrice Balanche وماري كالباخ حوران Mary Kalbach Horan المنشورة عام ٢٠١٨، بقضية الطائفية في النزاع في سورية. حيث ناقشت أصول الطائفية في سورية، كما استعرضت دور الطائفية في النزاع السوري(١٤).

ورغم اتسام مثل هذه الدراسات بالتحيز وعدم الموضوعية إلى حد كبير، بدليل أنه بعد أكثر من تسع سنوات من الحرب على سورية لم يحدث أي من هذه السيناريوهات، وما زالت تسيطر الدولة العربية السورية على أغلب الأراضي السورية. إلا أن مثل هذه الدراسات

تؤكد بشكل أو بآخر بعض التوجهات الدولية بشأن الحرب على سورية والهدف الأساسي منها، فقضية تقسيم سورية كانت ولا زالت أحد أهم الأطروحات المفسرة للحرب على سورية، وما زال اللعب بورقة الأقليات العرقية وتأجيج النزاعات الطائفية أحد الأوراق المستخدمة في النزاع والحرب الكونية على سورية.

٣- التراث البحثي حول الآثار الاجتماعية للحرب على مدينة حلب :

إذا كانت الدراسات المعنية بالآثار الاجتماعية للحرب على سورية نادرة، فإنه من الطبيعي أن تندر الدراسات المعنية بالموضوع في مدينة حلب على وجه التحديد. ومن التقارير التي اهتمت بآثار الحرب في مدينة حلب التقرير الصادر عن وحدة إدارة المعلومات في وحدة تنسيق الدعم عام ٢٠١٥، بعنوان تقرير تقييم الاحتياجات على مستوى القرى – مدينة حلب. حيث يؤكد التقرير على أن النزاع الدائر في سورية حاليا قد تسبب بأكبر أزمة إنسانية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية(١٥).

ويعد هذا التقرير نموذج فج من التقارير التى تصدرها بعض الجهات التابعة لأطراف المؤامرة على سورية, حيث اتضح ذلك حتى من اللغة المستخدمة والمعادية للدولة الوطنية التى تخوض هذه الحرب دفاعا عن ترابها الوطني في مواجهة القوى الإرهابية التي جاءت من أكثر من مئة دولة حول العالم ومن عدوان مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا وكيان الاحتلال الاسرائيلى وتركيا, وحاولنا توضيح ذلك أثناء العرض بوضع الكلمات المعادية للدولة الوطنية بين أقواس ووضعنا علامة استفهام وعلامة تعجب لرفضنا مثل هذه المصطلحات ضد دولة وطنية عضو في الأمم المتحدة ومن حقها الدفاع عن أراضيها كما ينص القانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق الدولية, لذلك يأتي البحث الراهن ليقدم قراءة من الداخل عبر البيانات والإحصاءات الرسمية وعبر دراسة ميدانية واقعية بعيدا عن البيانات والإحصاءات والدراسات المكتبية المؤدلجة والتى يحمل من قاموا بها أجندات غير وطنية تسعى لتدمير وتقسيم وتفتيت سورية.

الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة :*

يكشف هذا الاستعراض التاريخي للتراث البحثي حول الآثار والنتائج الاجتماعية للحروب والنزاعات المسلحة على المدن عن الكثير من الاستنتاجات نرصدها على النحو التالي:

- يمتد تاريخ التراث البحثي حول الموضوع لبداية القرن العشرين، بحكم أحداث تاريخية كبرى مثل الحرب الأهلية في أمريكا، والحربين العالميتين الأولى والثانية، والحرب في البوسنة والهرسك.
- تظهر الدراسات المتأنية للنتائج الاجتماعية عقب انتهاء الحرب والنزاع المسلح وليس أثناءها.
- يؤكد التراث البحثي أن وجود مشكلة في الدراسة المنهجية المنظمة للآثار الاجتماعية للحروب على المدن، بحكم فجائية وسرعة وقوع الحرب كظاهرة اجتماعية غير متوقع زمن وقوعها.
- تنوع اهتمام التراث البحثي بأنماط الآثار الاجتماعية للحرب والنزاع المسلح، فمنه ما اهتم بالآثار على النسيج العمراني والبنية المادية للمدينة خاصة أثناء عملية إعادة الاعمار، ومنه ما اهتم بالآثار البيئية والصحية، ومنه ما اهتم بالآثار الاقتصادية والاجتماعية.
- تغلب على الدراسات التي اهتمت بالحرب على سورية الطابع المكتبي الذي يعتمد على تحليل البيانات الثانوية، والاعتماد على التقديرات، وصياغة السيناريوهات، ومنها ما ينص صراحة على صعوبة الحصول على معلومات من الواقع السوري.
- نظرا لطبيعة الحرب على سورية، وتداخل وتشابك أطراف دولية وإقليمية، فقد اتسمت أغلب التقارير بطابع إيديولوجي يتبني وجهة نظر تبتعد إلى حد ما عن الموضوعية، وتتسم بالتحيز إلى حد كبير.
- لم يساير التراث البحثي في الواقع السوري تطورات الحرب على سورية، فهناك تقارير ظهرت أعوام ٢٠١٥، و٢٠١٦، إلا أن نتائجها تفقد صلاحيتها الآن, الى جانب تحيزها وعدم موضوعيتها.

على الرغم من الأهمية الاقتصادية لمدينة حلب، إلا أن هناك ندرة شديدة في التراث البحثي المعني بالآثار الاجتماعية للحرب على المدينة, لذلك تأتي الدراسة الراهنة لسد هذه الفجوة.

ثانيا: مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها:

تتبلور مشكلة الدراسة في رصد وتحليل أبعاد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على مدينة حلب جراء الحرب التي شهدتها سورية منذ مطلع العام ٢٠١١ وألقت بظلالها على غالبية المدن السورية وكانت مدينة حلب واحدة من أكثر المدن تدميرا.

وبناءً على ذلك تسعى الدراسة الراهنة لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في التعرف على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على مدينة حلب أثناء الحرب, ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي :

١- التعرف على التغيرات التي طرأت على الخدمات الصحية نتيجة الحرب.

٢- التعرف على التغيرات التي طرأت على الخدمات التعليمية نتيجة الحرب.

٣- التعرف على التغيرات التي طرأت على الخدمات السكنية نتيجة الحرب.

٤- التعرف على التغيرات التي طرأت على أوضاع العمل نتيجة الحرب.

٥- التعرف على التغيرات التي طرأت على الأمن والخدمات الأخرى نتيجة الحرب.

ووفقاً لهذه الأهداف تسعى الدراسة للإجابة على سؤال رئيسي هو : ما هي التغيرات التي حدثت في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة في مدينة حلب؟

ويندرج تحت هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

١- ما هي التغيرات الي طرأت على الخدمات الصحية نتيجة للحرب؟

٢- ما هي التغيرات الي طرأت على الخدمات التعليمية نتيجة للحرب؟

٣- ما هي التغيرات الي طرأت على الخدمات السكنية نتيجة للحرب؟

٤- ما هي التغيرات الي طرأت على أوضاع العمل نتيجة للحرب؟

٥- ما هي التغيرات الي طرأت على الأمن والخدمات الأخرى نتيجة للحرب؟

ثالثا : مفاهيم الدراسة :

حلب بين حقبتين ماذا تعني ؟

نقصد بحلب محافظة حلب (مدينة وريف) وهى واحدة من أهم وأقدم المدن السورية وتعد العاصمة الاقتصادية للبلاد, وقد تعرضت للتدمير الممنهج أثناء الحرب الكونية التي تعرضت لها الجمهورية العربية السورية منذ مطلع العام ٢٠١١ وحتى اليوم أواخر ٢٠١٩ حيث شهدت محافظة حلب هجوما من قبل الجماعات التكفيرية الإرهابية المسلحة في منتصف العام ٢٠١٢ استولت من خلالها على مساحات واسعة من الريف وأجزاء من المدينة بحيث خرجت هذه المناطق من تحت سيطرة الدولة واستمر ذلك الوضع ما يزيد عن أربع سنوات حين قررت الدولة الدخول في معركة تحرير حلب في نهاية العام ٢٠١٦ وإعادة كثير من المناطق بالمدينة والريف لحضن الدولة مرة أخرى.

أما الحقبتين المقصودتين هنا فهما حقبة ما قبل الحرب وما بعدها, فتحاول الدراسة الراهنة رصد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لحلب قبل بدء الحرب ثم رصد ما آلت إليه الأوضاع بعدها, وذلك لنقدم لصانع القرار السوري صورة واقعية لحلب يمكن أن تساعده في التعرف على الاحتياجات الفعلية للمواطنين المقيمين والذين يرغبون في العودة سواء كانوا (نازحين أو مهاجرين أو لاجئين) ليضعها في اعتباره أثناء مرحلة إعادة الاعمار.

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ما هى ؟

يعد مفهوم التغير الاجتماعي والاقتصادي من المفاهيم قديمة الاستعمال في مجال العلوم الاجتماعية وهناك تراث نظري كبير وثري حول مفهوم التغير الاجتماعي منفردا والتغير الاقتصادي منفردا أو كلهما مجتمعين وتشير في مجملها الى التغير الذي يحدث في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية نتيجة ظروف وعوامل طبيعية دائمة أو طارئة, ويختلف تعريف مفهوم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية باختلاف موضوع البحث وما يراد قياسه فعلياً, وفقا للرؤية الفكرية والتوجه النظري الذي يتبناه الباحث, وبناء عليه يحدد الباحث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على مدينة حلب بعد الحرب عليها في:

التغيرات التي طرأت على الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية, والتغيرات في أوضاع العمل والأمن والخدمات العامة (الأسعاف – الإطفاء – الكهرباء – المياه – الغاز – المازوت – المحروقات – المواصلات – السلع التموينية – الخبز).

رابعا : الإطار النظري للدراسة :

تنطلق الدراسة الراهنة من رؤية نظرية تعتمد بشكل أساسي على فكرة المسؤولية الاجتماعية للدولة وفي هذا الإطار يعرف هارولد لاسكي Laski الدولة في عمله الكلاسيكي "الدولة نظريا وعمليا " بأنها "مجتمع إقليمى مقسم إلى حكومة ومواطنين سواء أكانوا أفراد أم هيئات تتكون من هؤلاء الأفراد، يحدد العلاقات بينهما ممارسة السلطة الإلزامية العليا، ويطلق على هذه السلطة إسم السيادة، ويقصد بإسناد السيادة إلى الدولة أن الدولة تعلو جميع الهيئات الاجتماعية الأخرى، وذلك لأن لها الحق فى إجبار هذه الهيئات على طاعتها دون أن تجبر هى على شىء". ويذهب لاسكي إلى أن الدولة تختص بالمسائل المتعلقة بالدفاع والأمن الداخلى، والإشراف على الصناعة وإدارة نظام العملة والإشراف على تحصيل الضرائب وصيانة نظام المحاكم التى تقوم بتنفيذ مبادئ الدولة القانونية. كما ذهب إلى القول بأن من بين مسؤوليات الدولة وضع التشريعات الاجتماعية، بما فى ذلك تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والبطالة وغيرها. ومنذ ذلك الحين استقر في الأدبيات السياسية ما يعرف بالحقوق الاجتماعية للمواطنين أو المواطنة الاجتماعية بإعتبارها جزء لا يتجزأ من فكرة المواطنة وذلك إلى جانب الحقوق السياسية والحقوق المدنية(١٦).

وقد ترتب على هذا الربط ما بين المواطنة الاجتماعية ومسؤولية الدولة ظهور العديد من المساهمات النظرية حول الدور الاجتماعي للدولة إلى حيز الوجود أو ما أطلق عليه ناجل وأعقبه فان دنبروك لاحقا تعبير التقسيم الأخلاقي للعمل في المجتمع(١٧), وجاءت أهم الاسهامات في هذا الشأن من خلال النظرية الليبرالية الكلاسيكية " دعه يعمل "(١٨),ثم النظرية الليبرالية الكلاسيكية الجديدة (١٩), والمساواة الليبرالية (٢٠), ودولة الرفاه الرأسمالية(٢١), والديمقراطية السوقية(٢٢), واشتراكية السوق(٢٣).

ومن الجلي أن الصياغات النظرية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للدولة قد صُكت في سياقات الخبرة التاريخية والسياسية والاقتصادية الغربية والليبرالية التي تنهض على السوق الحر وبإختصار، خبرة المجتمعات الرأسمالية ومن ثم، فإن تبنياً أوتوماتيكيا لهذه التوجيات النظرية ومحاولة تطبيقها على المجتمعات العربية بعامة، وسورية بخاصة، ينطوي على زيغ نظري، وعدم إدراك للفروق الاجتماعية والبنائية والخبرة التاريخية المغايرة

للمجتمعات العربية .ومن هنا تتطلب المسألة تأصيلا نظريا لقضية المسؤولية الاجتماعية للدولة العربية.

ولسنا هنا في موقف يسمح بطرح تأصيل نظري متكامل حول هذه القضية، ولكن يبدو أن فكرة الدولة الريعية/ شبه الريعية يمكن أن تكون فكرة مثمرة حال محاولة فهم الدور والمسؤولية الاجتماعية للدولة في البلدان العربية ومن بينها سورية .وفي هذا الصدد يمكن طرح المقولات الأتية:

١- في النموذج الريعي، سواء أكان الريع مستمد من الخارج العربي كما في حالة دول الخليج الريعية أو الداخل كما في حالة الدول العربية غير البترولية، تتسلم الدولة الريع وتتولى إنفاقه بما يجعلها وسيطا بين النظام الرأسمالي العالمي من ناحية، واقتصاد الدولة ومجتمعها من ناحية أخرى.

٢- نظراً للأهمية الحاسمة لعملية التداول بدلا من الإنتاج في المجتمع، فإن الدخول في دائرة الريع يمثل اهتماماً أعظم من الاهتمام ببلوغ الكفاءة الإنتاجية.

٣- نظراً لوفرة الخدمات والتسهيلات الاجتماعية التي تقدمها دولة الرفاه فإن روح أو نزعة إتكالية معينة قد تتغلغل بين المواطنين بحيث لا يشعرون بالميل إلى التصرف سياسيا أو اقتصاديا بالأصالة عن أنفسهم، ناهيك عن توجيه اتهام أو تحدي السلطة بشكل جاد.

٤- نظراً للاستقلالية العالية التي تتمتع بها الدولة، فإنها تميل إلى أن يكون لديها درجة عالية من " الاستقلالية الذاتية النسبية "عن المصالح المحددة لطبقات المجتمع المختلفة . ولا يقتصر هذا على تمكين النخب الحاكمة من تحويل أو قلب السياسات العامة فقط إذا ما دعت الحاجة، بل يمكنها أيضا، إذا ما رغبت في ذلك من اختيار حلفائها ومن تغيير ولاءاتها السياسية بمرونة نسبية.

٥- وأخيراً تمكن الدرجة العالية من الاستقلالية الذاتية النسبية، فوق هذا وذاك، من خلق طبقات جديدة أو تفكيك واعادة تجميع طبقات قائمة بالفعل(٢٤).

وقد عنى ما تقدم في الواقع العملي أن العقد الاجتماعي بين الدولة في الدول العربية ريعية وشبه ريعية والمجتمع، بما في ذلك سورية، كان ينص منذ خمسينيات القرن الماضي على استقالة المجتمع من السياسة. وتخيله عن فكرة تداول السلطة ومشاركة الديمقراطية في

السياسة والحكم مقابل الأمن الاجتماعي والاقتصادي وحمايته من غائلة موجات التضخم والكساد التي تتعاقب على الاقتصاد العالمي .وقد أتى على الدولة العربية حين من الدهر – ما يزال قائما – وجدت فيه نفسها مضطرة إلي التراجع بدرجات متفاوتة عن هذا العقد تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي والأزمة المالية للدولة، دون أن يصاحب هذا الإصلاح الاقتصادي إصلاح سياسي يسمح بمزيد من المشاركة الجماهيرية في السلطة وتداولها وبدرجة أكبر من الحريات الديمقراطية. بعبارة أخرى أرادت الدولة أن تستحوذ على الكعكة وتأكلها في آن واحد .وربما يفسر هذا التناقض جزئياً الانتشار الواسع لحركات الاحتجاج في الشارع العربي ضد النظم الحاكمة خلال هذا العقد .وقد يفسر هذا أيضا، التوسع الكبير في الدساتير العربية دون استثناء في المواد التي تفصل في الحقوق الاجتماعية للمواطنين من حق العمل إلى التعليم والرعاية الصحية والأسرة والمرأة والأمومة والطفولة والشباب والرفاه الاجتماعي وغيرها ذات العلاقة غير المباشرة بالسياسات الاجتماعية(٢٥).

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للدولة (دولة الرعاية الاجتماعية) إحدى المفاهيم التي تقف في وجه تغول السوق المتحررة من كل القيود (٢٦) . إن المسؤولية الاجتماعية للدولة بحكم تعقد وتشابك مؤسساتها يمتد إلى قدرة الدولة على حل المشاكل المترتبة على تطبيق السياسات العامة في مختلف مناحي الحياة ومواجهة المخاطر الكبرى والتهديدات الداخلية والخارجية وتبدو المسؤولية الاجتماعية للدولة في النقاط الآتية:

١- قدرة الدولة على إصدار القوانين والتشريعات التي تصب في مصلحة الأغلبية المطلقة من المواطنين.

٢- قدرة الدولة على القيام بمشروعات يستفيد منها الجزء الأكبر من السكان وخاصة محدودي الدخل في مجالات التعليم والصحة والسكن...الخ.

٣- قدرة الدولة على مواجهة الغزو الفكري والإعلامي ومعالجة الإضطرابات الأمنية وتجاوز سياسات الحصار المفروضة عليها وحل الأزمات المختلفة أو مواجهة العدوان العسكري على أرضيها.

٤- قدرة الدولة على تطوير مؤسساتها وتنمية مختلف مناحي الحياة من خلال تأمين مستقبل البلاد أو الاستجابة لتطلعات مواطنيها.

٥- تبني الدولة لسياسات اقتصادية مستقلة تقلل من التبعية الاقتصادية لدول أخرى وتخفف مديونيتها الخارجية التي يرثها مواطنيها على المدى الطويل.

٦- اعتماد الدولة الشفافية في اتخاذ القرارات وقيادة السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها في شتى أبعادها.

٧- قدرة الدولة على توعية المواطنين بأهمية الإحساس بالمسؤولية عند الأفراد والجماعات في بناء الوطن، ويصبح المواطن هو المسئول وهنا تعبر المسؤولية الاجتماعية الفردية عن النضج النفسي للفرد الذي يتحمل المسؤولية ولديه استعداد للقيام بنصيبه كفرد في تحقيق مصلحة المجتمع والدولة وتتكون من ثلاثة عناصر هي: الاهتمام والفهم والمشاركة.

٨- قدرة الدولة على إنهاء مظاهر الفساد و انتشاره في مؤسساتها الحكومية وفي مؤسساتها التشاركية مع القطاع الخاص وتعميم ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى رجال الأعمال وتنمية ثقافة العطاء(٢٧) .

ومن المقدمات النظرية السابقة وانسجاما مع بحثنا الراهن يتبن لنا أن الدولة في الجمهورية العربية السورية لم تتخل عن مسؤولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها حتى في أقسى ظروف الحرب الكونية على سورية كما أن المسؤولية الاجتماعية للدولة ظهرت في ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية وتبني اقتصاد السوق الاجتماعي ودعم محدودي الدخل الأمر الذي ندلل عليه وفق المحاور الآتية:

١- في مجال تنمية المجتمعات المحلية : اهتمت الدولة في الجمهورية العربية السورية بتنمية المجتمعات المحلية عبر مسارات متعددة وخاصة مجالات التعليم والصحة لذا ترى أن المراكز الصحية والمدارس منتشرة في كل المناطق النائية قبل الحرب وكانت المشاريع التنموية حاضرة ويشرف عليها كبار المختصين في العمل التنموي، ونذكر على سبيل المثال، مشروع تنمية جبل الحص في ريف حلب الجنوبي ومشروع الفردوس ٢٠٠١ وشملت هذه المشاريع :البيئة، الصحة، التعليم، المساعدات العاجلة ومحاربة الفقر. حتى في ظل الحرب الكونية على سورية كان لمشروع الأمانة السورية للتنمية الذي أقر عام 2007 (٢٨) الدور الأبرز في التخفيف من الآثار المتعددة للحرب.

٢- في مجال العلم والمعرفة : قدمت الدولة في الجمهورية العربية السورية مشروع للتنمية العلمية والنهوض بقطاع التعليم وفق مسارات متعددة فعدد المدارس في سورية تجاوز ٢١ الف مدرسة وتراجعت نسبة الأمية إلى ٥ % وتم زيادة عدد الجامعات وفتح الجامعات الخاصة والمراكز البحثية وتقديم المنح العلمية والايفاد لبلدان متعددة للحصول على الشهادات العليا في مختلف المجالات .بالإضافة إلى ذلك حدثت زيادة في المجلات العلمية الحكومية والخاصة وزيادة في عدد دور النشر ومعارض الكتاب المتنوعة ومنها معرض دمشق ومعارض دار الأسد للثقافة والمعارض التي تقيمها وزارة الثقافة بشكل دوري في مراكزها الثقافية المنتشرة حتى في القرى النائية (يذكر أن أسعار الكتب التي كانت تصدرها وزارة الثقافة لا تتعدى ٥٠ ليرة سورية حتى الكتب المترجمة).

٣- في مجال الصحة : قدمت الدولة في الجمهورية العربية السورية النموذج الوحيد على امتداد الوطن العربي وربما في العالم للعلاج المجاني . فلقد كانت المراكز الصحية والمستشفيات منتشرة بناء على التوزع السكاني والجغرافي وبشكل متوازن يراعى فيه زمن الحصول على الخدمة الصحية المجانية (٢٩) . كما أن قطاع الأدوية في سورية كان في عام ٢٠١٠ يغطي ٩٠ % من الحاجة المحلية ويصدر الى ٥٤ دولة حول العالم (٣٠).

٤- في المجال الاقتصادي: قدمت الدولة في الجمهورية العربية السورية نموذجا فريداً يقوم على التعددية الاقتصادية وفق استراتيجية تقتضي إشراك القطاع الخاص مع القطاع العام فكانت القطاعات الاقتصادية في سورية على ثلاثة أنواع (عام ، خاص ، مشترك) (٣١) . وقد قامت المؤسسات الحكومية المختصة بتأمين كل مستلزمات الحركة الصناعية الأمر الذي أصبحت فيه نسب البطالة في حددوها الدنيا بنسبة ٨.٤ %عام ٢٠١٠ . وقد تم انشاء العديد من المناطق الصناعية و تم تزويدها بكل الخدمات وسنت القوانين الناظمة للصناعة وفق منطق المسؤولية الاجتماعية. وحققت سورية في مرحلة ما قبل الحرب بفعل الاستثمار الفعلي في القطاع الصناعي مقولة (نلبس مما نصنع) كما شهدت سورية نهضة زراعية كبرى عبر تأمين مستلزمات الزراعة الحديثة وتأسيس الشركات الزراعية المساهمة (٣٢) وتبني سياسات تقضي بمنع افقار

الفلاح وقامت الدولة بالعديد من مشاريع استصلاح الأرضي وزيادة المساحات المزروعة حتى وصلت سورية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ومن ثم تصدير الفائض و خاصة من مادة القمح السوري الأكثر منافسة على المستوى العالمي .وأصبحت الجمهورية العربية السورية حسب تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ من الدول التي تنخفض فيها نسبة الفقر بالمقارنة مع دول الجوار بما فيها دول الخليج وكانت النسبة بين ١٠-٢٠٪ (٣٣), وكان الناتج المحلي في سورية عام ٢٠١٠ يتجاوز ٦٤ مليار دولار، وبلغ إنتاج سورية من النفط ٤٠٠ ألف برميل يوميا وكان إنتاج الكهرباء قد بلغ ٤٦ مليار كيلو وات /ساعة يتم تصدير الفائض منها إلى لبنان والأردن.

٥- في مجال السكن والتطوير العمراني قدمت الدولة في الجمهورية العربية السورية انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الاجتماعية السكن للمواطن من خلال العديد من المشاريع السكنية. وقد لوحظ في سورية نهضة عمرانية شاملة بالجهود الذاتية وتوفير القروض السكنية للراغبين بشراء منازل.

٦- في مجال النقل : انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية للدولة في الجمهورية العربية السورية تجاه مواطنيها قامت الدولة بتوفير وسائل النقل الحديثة والمتنوعة .وقد شهدت سورية نهضة كبرى تتمثل في شق الطرقات السريعة الكبرى تربط بين مختلف المناطق في الجمهورية العربية السورية وتربطها بدول الجوار بالإضافة الى تنمية منظومة وسائل النقل وتزويدها بوسائل نقل حديثة .كما تضمنت الاستراتيجية تحسين مستوى حياة المواطن وإتاحة قروض لشراء وسيلة نقل خاصة مع رخص كبير في أجور النقل العام.

٧- في قطاع الأمن :عبر تاريخها وإلى مرحلة ما قبل الحرب الكونية على سورية كانت سورية تعتبر إحدى دول العالم الأكثر أمناً .وقد كانت معدلات الجرائم في حددوها الدنيا وذلك لشعور المؤسسات الأمنية والشرطية بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه الوطن والمواطن.

٨- في مجال تطبيق الشفافية ومحاربة الفساد : اعتمدت الدولة في الجمهورية العربية السورية مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد وتبنت مشاريع للإصلاح الإداري انطلاقا من مسؤولياتها الاجتماعية (٣٤).

خامسا: منهجية الدراسة:

يندرج الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية في علم الاجتماع, وتتبنى الدراسة منهجية مزدوجة تحاول الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي, وفي إطار المنهجية الكمية اعتمد الباحث على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة, وعليه قام بتصميم صحيفة استبيان تترجم التساؤلات الفرعية للدراسة الى مؤشرات قابلة للقياس عبر مجموعة من الأسئلة التي تغطي كل التساؤلات. وتم جمع الأسئلة بواسطة الاستبيان ليغطي كل من: ١- الخصائص الاجتماعية للمستجيبين؛ ٢- تصورات الأفراد المستجيبين حول الوضع الصحى كما عايشوه داخل حلب قبل وبعد الحرب؛ ٣- تصوراتهم للأوضاع التعليمية؛ ٤- تصوراتهم للأوضاع السكنية؛ ٥- تصوراتهم لأوضاع العمل؛ تصوراتهم لأوضاع الأمن والخدمات العامة المختلفة؛ وأخيرا يغطي الاستبيان رؤى الأفراد المستجيبين لآثار الحرب على حلب ومستقبل العودة.

وبالنظر للصعوبات التي تكتنف عمليات جمع المادة العلمية من الميدان, ونظرا الى عدم وجود إطار محدد لاختيار العينة, فقد تم اختيار عينة غير احتمالية باستخدام أسلوب عينة كرة الثلج قوامها مائة (١٠٠ مفردة بحثية) موزعة بين المناطق الآمنة والمناطق المحررة من الإرهاب على النحو التالى:

١- الأحياء الآمنة (الأشرفية والسريان وحلب الجديدة والمحافظة) ٥٠ مفردة بحثية.

٢- الأحياء المحررة من الإرهاب (سيف الدولة والزبدية والسكري والفردوس ومساكن هنانو) ٥٠ مفردة بحثية.

وفي إطار المنهجية الكيفية أعتمد البحث على دليل مقابلة متعمقة يشتمل على نفس بنود صحيفة الاستبيان مع الاختلاف في نوعية الأسئلة حيث تم صياغة مجموعة من التساؤلات المفتوحة تتيح فرصة الإجابة بحرية أكبر للمبحوثين بعيدا عن الأسئلة المقيدة التي يطرحها الاستبيان, ونظرا لوجود نفس الصعوبات في جمع المادة العلمية من الميدان فقد اقتصرت الحالات المدروسة على تسعة (٩ مبحوثين) تم مراعاة أن يكونوا ممثلين لكافة الفئات والشرائح الطبقية, فتم اختيار ثلاثة من المستوى الاجتماعي – الاقتصادي المرتفع؛

وثلاثة من المستوى الاجتماعي – الاقتصادي المتوسط؛ وثلاثة من المستوى الاجتماعي – الاقتصادي المنخفض.

تصميم استمارة الاستبيان:

تكون الاستبيان من ستة أجزاء رئيسية يتعلق أولها بالخصائص الاجتماعية لمفردات العينة ويغطي هذا الجزء النوع والعمر والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية والمهنة والنشاط الاقتصادي والحالة العملية والدخل. ويختص الجزء الثاني بالخدمات الصحية قبل وبعد الحرب على حلب ومدى تأثرها. ويركز الجزء الثالث على الخدمات التعليمية قبل وبعد الحرب على حلب ومدى تأثرها. ويتناول الجزء الرابع حالة السكن وملكيته القانونية قبل وبعد الحرب على حلب ومدى تأثرها. ويختص الجزء الخامس بأوضاع العمل قبل وبعد الحرب على حلب ومدى تأثرها. ويركز الجزء السادس على الأوضاع الأمنية والخدمات العامة قبل وبعد الحرب على حلب ومدى تأثرها. وبالإجمال اشتمل الاستبيان على ٧٠ سؤال.

وقد تم اعداد استمارة الاستبيان واختبارها وتطبيقها عبر مجموعة من الاجراءات المنهجية على النحو التالي:

١- تم وضع عدد كبير من العبارات والأسئلة في كل محور من محاور البحث الستة وهى: الخصائص الاجتماعية؛ والخدمات الصحية؛ والخدمات التعليمية؛ والسكن؛ والعمل؛ والأمن والخدمات العامة.

٢- تمت صياغة الأسئلة بشكل أولي حتى أصبحت الاستمارة مكتملة الأركان من حيث الشكل.

٣- تم الاستعانة ببعض السوريين لمراجعة الاستمارة في شكلها قبل النهائي للتعرف على ملائمة الأسئلة واللغة المصاغة بها لتكون مفهومة من قبل الفئات التى ستطبق عليها, وبالفعل تم تعديل بعض من الأسئلة وإضافة أسئلة أخرى.

٤- تم بعد ذلك اختبار أولي للاستمارة بالتطبيق على ٢٠ مفردة بحثية من سكان حلب.

٥- وبناءً على هذا الاختبار الأولي للاستمارة تم تعديل بعض الأسئلة, وتعديل بعض الصياغات غير المفهومة والواضحة, وفصل بعض الأسئلة, وإضافة أسئلة جديدة.

٦- بعد الاختبار الأولي تمت المعالجة الاحصائية للبيانات, للتأكد من تباين الاستجابات بالنسبة لعينة الدراسة.

٧- تم صياغة الاستمارة في شكلها النهائي لتكون عبارة عن ٧٠ سؤال تغطي كل محاور البحث.

٨- تم اختيار فريق بحث مكون من أربعة باحثين للتطبيق الميداني, وقد تم تدريبهم على استيفاء البيانات, وقاموا بجمع المادة الميدانية خلال الفترة من (٢٠ الى ٢٨ كانون ثاني ٢٠١٩).

تصميم دليل المقابلة المتعمقة:

تكون دليل المقابلة المتعمقة من ستة محاور رئيسية بخلاف بيانات المبحوثين, وجاء المحور الأول للتعرف على ملامح التغير في الخدمات الصحية من حيث التكلفة والجودة ومعاملة الأطباء والحصول على الأدوية بعد الحرب. وأتى المحور الثاني للتعرف على ملامح التغير في جودة وتكلفة التعليم ومستوى تأهيل المعلمين وتأثير الحرب على تعليم الأبناء. وأختص المحور الثالث بالتعرف على تأثير الحرب على أسعار الأراضي والمساكن وما سببته الحرب من أزمة سكن. وجاء المحور الرابع للتعرف على تأثير الحرب على حالة التشغيل والوظائف وفرص التشغيل لمن فقد عمله وللشباب المتخرجين حديثا. وأتى المحور الخامس للتعرف على تأثير الحرب على الحالة الأمنية وملامح التغير فى سرعة وكفاءة الشرطة وأنواع الجرائم وجودة وكفاءة الاسعاف والإطفاء وملامح التغير في خدمات الكهرباء والمياه والمازوت والمحروقات والمواصلات العامة والسلع التموينية والخبز. وجاء المحور السادس والأخير للتعرف على الرؤية العامة لآثار الحرب وتوقعات المبحوثين لعودة الحياة لطبيعتها ومقترحاتهم بهذا الشأن. وبالإجمال اشتمل دليل المقابلة على ٢٤ سؤال مفتوح.

خصائص عينة الدراسة :

١- من حيث التركيب النوعي الاجتماعي كشفت البيانات عن أن ٦١٪ من العينة كانوا من الذكور مقابل ٣٩٪ من الإناث. ومع الأسف لا توجد بيانات حديثة تشفي الغليل فيما يتعلق بالتركيب النوعي لسكان حلب يمكن من خلالها مقارنة نسبة النوع التي تكشف عنها العينة بإجمالي جمهور البحث (سكان حلب). ومن ثم لا يمكن الجزم بأن هذه النسبة تعكس الواقع الفعلي للتركيب النوعي لسكان حلب اليوم. والمرجح هو أنها متحيزة لصالح الذكور على حساب الإناث. كما أنه من المرجح أيضا أن المدينة قد شهدت تأنيثاً سكانيا خلال سنوات الحرب.

٢- أما من حيث التركيب العمري فأهم ما يلفت النظر هو تحيزه الشديد للشرائح السنية الأعلى عمراً حيث يمثل من تجاوزوا سن الأربعين عاما ما نسبته ٧٠٪ من اجمالي العينة مقابل ٣٧٪ لمن هم دون الأربعين عاما. والملاحظ أيضا أن من تجاوزوا الخمسين عاما يشكلون حوالي ٥٩٪ من إجمالي عدد من تخطوا الأربعين عاما من أعضاء العينة أي أن نسبتهم تبلغ حوالي ٨٤.٣٪ منهم. بالمقارنة لا تتجاوز من هم دون سن الأربعين ٣٠٪ من بينهم ٢٦٪ في الشريحة العمرية ٣٠ -٣٩ سنة، مقابل ٤٪ فقط في الشريحة العمرية من ٢٠ – ٢٩ سنة. وربما يرجع هذا التحيز في العينة إلى غلبة فئات السن الأصغر على من نزحوا من حلب وغيرها من المدن السورية خوفا من التجنيد الإجباري. إن صح هذا، ومع وضعنا في الاعتبار الطابع غير الاحتمالي للعينة، وهو ما يحول دون التعميم من العينة إلى جمهور البحث، فربما يمكن افتراض أن حلب قد شهدت هِرماً سكانيا خلال سنوات الحرب الثمانية الماضية الافتراضان اللذان يمكن استخلاصهما مما تقدم إذن هما أن حلب تشهد اليوم ظاهرتان ديموجرافيتان متوازيتان هما: تأنيث السكان وهِرمهم.

٣- وتشير خصائص العينة المتعلقة بالحالة الاجتماعية إلى غلبة المتزوجين على غيرهم من الشرائح التصنيفية الأخرى للحالة الاجتماعية حيث يمثل المتزوجون ما نسبته ٧٤٪ من اجمالي العينة. ويمثل المطلقين والمطلقات ما نسبته ٩٪ من إجمالي العينة أما الأرامل فيمثلون حوالي ١٣٪. ويلاحظ ارتفاع نسبة الأرامل بشكل كبير نسبيا وقد يرجع ذلك لظروف الحرب.

٤- أما من حيث المستوى التعليمي لأفراد العينة، فتكشف البيانات عن أن ٣٪ منها أميون وهي نسبة أقل كثيرا من تلك التي كانت سائدة بين السكان السوريين عام ٢٠١٢ والتي كانت تقدر بحوالي ٩.٩٪ من إجمالي السكان. ويمثل من يتمتعون بالقدرة على القراءة والكتابة مجتمعين مع من حصلوا على تعليم أقل من الثانوي حوالي ربع أفراد العينة (٢٣٪). وبالمقابل يمثل من حصلوا على تعليم ثانوي وتعليم أعلى من الثانوي وأقل من الجامعي وتعليم جامعي فأعلى حوالي ثلاثة أرباع العينة (٧٤٪) من بينهم ٢٠٪ حاصلين على تعليم جامعي.

٥- ويكشف التركيب المهني للعينة عن هيمنة واضحة لأصحاب المهن الإدارية الذين يمثلون حوالي نصف العينة تقريبا (٤٥٪). وبالمقابل، وبإستثناء فئة "مهن أخرى" التي تمثل ما نسبته ٣٠٪ أخرى من العينة، تتفتت بقية العينة (٢٥٪) على خمسة فئات مهنية بمتوسط ٥٪ لكل منها، تقع منها اثنتين دون هذا المتوسط بنسبة ٢٪ للمهن الفنية و١٪ للعاملين في الصناعة. ويعمل ١٠٪ و٧٪ في كل من الخدمات الاجتماعية والأعمال الكتابية على التوالي. وأخيرا، تتطابق شريحة مهنية واحدة مع المتوسط العام لنصيب هذه المهن الخمس بحصولها على نسبة تمثيل تبلغ ٥٪ من إجمالي العينة أو متحدثين بالمطلق خمسة حالات. ومن أسف، لا توضح لنا البيانات المكونات المهنية التي تشكل نسبة الثلاثين بالمائة المصنفة تحت فئة "مهن أخرى" وهي نسبة معتبرة كان ينبغي تفكيكها إلى مكوناتها.

٦- وينطبق الأمر نفسه على تصنيف العينة وفقاً للقطاعات الاقتصادية التي تعمل بها. وفي هذا الصدد، تتجاوز نسبة العينة المصنفة تحت فئة "قطاعات اقتصادية أخرى" نظيرتها الواقعة تحت فئة "مهن أخرى"، إذ تبلغ ٤٠٪ من إجمالي العينة. ولا نعرف على وجه التحديد إن كان هؤلاء يعملون في قطاعات منظمة أم أن الحرب قد أفرزت قطاع حضري غير منظم، أم أين يعملون تحديداً. ويفسر العاملون بالخدمات ما يتجاوز نصف العينة (٥٢٪) مقارنة بستة حالات يعملون في قطاع الصناعة و٢٪ في قطاع التجارة. بالنظر إلى أن حلب معروفة كأكبر مركز اقتصادي في سورية فهي مركز الصناعة والتجارة الأول في البلاد، فإن هذا يدفع للتساؤل ، مع وضعنا في الاعتبار

غياب أي إدعاء بتمثيل العينة، عما إذا كان قد حدث تغير هيكلي راديكالي في بنية اقتصاد حلب نتيجة للحرب.

٧- تكاد تجيب البيانات الخاصة بالحالة العملية عن هذا السؤال الأخير حيث تكشف البيانات عن وجود شخص واحد يعمل لحسابه ويستخدم آخرين في العينة وثمانية آخرين يعملون لحسابهم ولا يستخدمون آخرين، مقابل حوالي ٦٣٪ يعملون لدى الغير بأجر. وأخيراً، ثمة ٢٤٪ يعملون لدى الأسرة بدون أجر. تقدم بيانات مسح أجري حول السوريين في القاهرة حدوث مثل هذا التحول الهيكلي في بنية اقتصاد حلب نتيجة للحرب. وعلى الرغم من أن بيانات هذا المسح قد تضمنت مهاجرين إلى مصر من حلب وغيرها، إلا أن حوالي ٥٧.٥٪ منهم أتوا إليها من حلب. وفي هذا الصدد، تكشف بيانات المسح المذكور عن أن حوالي ٢٢.١٪ من السوريين الذين وفدوا للقاهرة كانوا يعملون لحسابهم ويستخدمون آخرين وأن ١٨٪ آخرين كانوا يعملون لحساب أنفسهم ولا يستخدمون آخرين في حين كان ٥٩.٦٪ يعملون لدى الغير بأجر، و٠.٣٪ فقط (أي أقل من نصف بالمائة) يعملون لدي الغير بدون أجر. بعبارة أخرى، كان التراجع في توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية على حساب من يعملون لحسابهم ويستخدمون آخرين، من يعملون لحسابهم دون استخدام العمل المأجور ولصالح من يعملون لدى الغير بالأجر ومن يعملون لدى الغير أو لدى الأسرة بدون أجر. مع التحفظ على البيانات، يمكن القول أنه ربما يكون هناك تراجع للبرجزة De-bourgeoning في حلب نتيجة للحرب وتعاظم للبلترة Proletarianization، بل وعودة لأشكال قبل رأسمالية لاستغلال قوة العمل في المدينة كوسيلة لمواجهة الظروف التي ترتبت على الحرب، ولكن مثل هذا الاستنتاج/الافتراض ما يزال يحتاج إلى بيانات أكثر رصانة لتأكيده أو نفيه.

سادسا: نتائج الدراسة:

١-الواقع الصحي لحلب قبل وبعد الحرب:

- أشارت البيانات الثانوية المتاحة حول الوضع الصحى فى مدينة حلب قبل وبعد الحرب, أن الجماعات التكفيرية الإرهابية استهدفت المنشآت الصحية وقامت بتدمير جزء كبير منها خاصة المستشفيات والهيئات العامة, وقد قامت الدولة بتوفير مواقع بديلة للمنشآت المستهدفة لضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية للمواطنين(٣٥).
- كانت المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة والمنتشرة بطول وعرض المدنية والريف هى الأكثر استهدافا, حيث خرج معظمها من الخدمة بشكل كامل وهو ما يتطلب جهدا كبيرا من الدولة فى مرحلة إعادة الاعمار, لإعادتها للعمل مرة أخرى لتفى باحتياجات المواطنين محدودى الدخل من الخدمات الصحية خاصة فى الريف.
- تعرضت المنشآت الصحية فى الريف لاستهداف أكبر من المدينة وهذا أمر طبيعى, حيث سيطرت الجماعات التكفيرية الإرهابية على الريف بشكل كامل, فى حين سيطرت على المدينة بشكل جزئي, لذلك جاءت خسائر الريف أكبر من المدينة, وهو ما يتطلب جهد أكبر من الدولة فى مرحلة إعادة الاعمار.
- فقدت المنظومة الصحية الخاصة ما يزيد عن نصفها نتيجة الحرب, سواء بفعل التدمير أو التضييق والتهديد الذى دفع بعض الأطباء من أصحاب المستشفيات الخاصة الى الهجرة خارج البلاد وإغلاق مستشفياتهم الخاصة, وهو ما ألقى بظلاله على نوعية الخدمات الصحية التى تحصل عليها الفئات والشرائح الطبقية العليا فى مدينة حلب(٣٦).
- لم تبرز الدراسة الكمية فروق واضحة الدلالة فى الأوضاع الصحية قبل وبعد الحرب, حيث أكد ٧٩٪ من العينة أنهم يتلقون العلاج في مستشفيات حكومية. و٨١٪ من العينة يرون أن المعاملة داخل المستشفيات للمرضى تتراوح بين الجيدة والممتازة. و٧٩٪ من العينة يرون أن المستشفيات قريبة منهم أقل من كيلو متر. و٧١٪ من العينة يرون أن الطريق للمستشفيات كان آمن أثناء الحرب. و٧٠٪ من العينة أكدوا أن الوقت المستغرق لتلقي الخدمة أقصر مما كان عليه قبل الحرب. و٦٥٪ من العينة لا يتكلفون أى نفقات

للعلاج حتى الدواء يصرف بالمجان. و٧٢٪ من العينة يرون أن الخدمة الصحية تتراوح بين الجيدة والممتازة. ويعود ذلك للمسؤولية الاجتماعية للدولة حيث تمكنت من سد احتياجات المواطنين الصحية عن طريق توفير بدائل قريبة من المواطنين للمنشآت الصحية التى تعرضت للتدمير الجزئي والكلى بفعل العمليات الإرهابية, لذلك جاءت استجابات الغالبية العظمى من عينة الدراسة تعبر عن الرضا عن الخدمات الصحية التى توفرها المنظومة العلاجية الحكومية بالمجان.

- أبرزت نتائج الدراسة الكيفية بعض التغيرات التى أصابت المنظومة الصحية بعد الحرب, خاصة فى المؤسسات الصحية الخاصة والتى تستفيد منها الفئات والشرائح الطبقية العليا, حيث عبروا عن تضررهم من نقص الخدمات الصحية بفعل الحرب, نتيجة هجر كثير من الأطباء لمنشآتهم الصحية الخاصة, ومن تبقى إما عديم الخبرة أو يغالى فى أسعار الخدمة الصحية, هذا الى جانب غلاء بعض الأدوية وعدم توافر بعضها الآخر.

٢-الواقع التعليمي لحلب قبل وبعد الحرب:

- أشارت البيانات الثانوية المتاحة حول الوضع التعليمي فى مدينة حلب قبل وبعد الحرب, أن الجماعات التكفيرية الإرهابية استهدفت المنشآت التعليمية وقامت بالاستيلاء عليها وحولتها لمقرات لها, هذا الى جانب تدمير بعضها جزئيا وكليا, وقد خرجت ٨٥٪ من المدارس من الخدمة وهو ما أدى لخروج ثلثي طلاب حلب من مدارسهم(٣٧).
- بعد دخول الجيش العربي السوري معركة تحرير حلب في نهاية العام ٢٠١٦ وعودة سيطرة الدولة على المدينة وبعض الأجزاء من ريفها المحرر تمكنت خلال عامين فقط من مضاعفة نسبة المدارس العاملة أربع أضعاف, ورفع نسبة الطلاب ضعفين ونصف, وهو ما يعنى عودة الدولة للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها على مستوى توفير الخدمات التعليمية(٣٨).
- تعرضت المنشآت التعليمية فى الريف لاستهداف أكبر من المدينة وهذا أمر طبيعى, حيث سيطرت الجماعات التكفيرية الإرهابية على الريف بشكل كامل, فى حين سيطرت على المدينة بشكل جزئي, لذلك جاءت خسائر الريف أكبر من المدينة, وهو ما يتطلب جهد أكبر من الدولة فى مرحلة إعادة الاعمار.

- فقدت المنظومة التعليمية ما يزيد عن ٨٥٪ من منشآتها وثلثي طلابها خلال سنوات الحرب, ولعودة الأوضاع كما كانت قبل الحرب لابد من تحرير كامل المناطق المحتلة من الإرهابيين فى الريف, ومع عودة السيطرة الكاملة من الدولة تبدأ عملية إعادة الاعمار, وهو ما بدأته الدولة بالفعل بشكل تدريجي مع المناطق المحررة والتى عادت لحضن الدولة(٣٩).
- لم تبرز الدراسة الكمية فروق واضحة الدلالة فى الأوضاع التعليمية قبل وبعد الحرب, حيث أكد ٨١٪ من العينة أن أبنائهم لم يفقدوا سنوات دراسية بسبب الحرب. و٩٣٪ من العينة تتوافر في أحيائهم المدارس والجامعات. و٨٧٪ من العينة كان الأبناء يذهبون الى المدارس والجامعات. و٧٤٪ من العينة كانوا يشعرون بالأمان أثناء ذهاب الأبناء للمدارس والجامعات. و٧٧٪ من العينة لم يلجأ الأبناء الى الدروس الخصوصية. ويعود ذلك الى أن غالبية مفردات عينة الدراسة من سكان المدينة وليس الريف ومن مناطق لم تسيطر عليها الجماعات التكفيرية الإرهابية بشكل كامل وظلت طوال الحرب تحت سيطرة الدولة فكانت الدولة تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية على مستوى توفير الخدمات التعليمية لسكان هذه المناطق.
- أبرزت نتائج الدراسة الكيفية بعض التغيرات التى أصابت المنظومة التعليمية بسبب الحرب, حيث برزت بعض المظاهر السلبية من حيث انخفاض مستوى وجودة التعليم, وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية, واللامبالاة وتسيب بعض المدرسين, وترك أعداد كبيرة من المدرسين وظائفهم, وتسرب أعداد ضخمة من الطلاب, وتخريب وتدمير المدارس, وكثافة الفصول, وقلة النظافة, وارتفاع تكاليف ومستلزمات الدراسة, وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة, لكن على الرغم من ذلك ظلت الدولة حريصة على توفير التعليم بالمجان للشرائح الطبقية الأكثر احتياجا.

٣-الواقع السكنى لحلب قبل وبعد الحرب :

- تشير البيانات الثانوية المتاحة أن سكان حلب قبل بداية الحرب فى منتصف العام ٢٠١٢ كان يتجاوز عددهم خمسة ملايين, وبعد اندلاع الحرب بعامين وفى منتصف العام ٢٠١٤ كان قد نزح وهاجر ما يقرب من مليون من سكانها, ومع تحريرها من رجس

الإرهاب فى نهاية العام ٢٠١٦ كان قد نزح وهاجر نصف مليون آخرين, وفى العام ٢٠١٧ وبعد استقرار الأوضاع نسبيا بدأت الزيادة التدريجية حيث عاد ما يقرب من ٧٠ ألف من سكانها, وهو ما يعنى تأثر حجم السكان بالحرب سلبا وإيجابا(٤٠).

- وتؤكد البيانات الثانوية المتاحة أن عدد مساكن حلب يقترب من ٨٥٠ ألف مسكن, وبما أن حلب وفقا للتقارير الدولية والمحلية ذات العلاقة هى الأكثر تضررا وتدميرا فى مبانيها ومنشآتها من قبل الجماعات التكفيرية الإرهابية التى سيطرت على أجزاء كبيرة منها, فمن الطبيعى أن تكون المناطق التى تم تحريرها هى الأكثر عرضة من غيرها فى تضرر وتدمير مساكن سكانها.
- تعبر البيانات الثانوية المتاحة فيما يتعلق بحجم المبانى المتضررة والمدمرة والتى تتضمن بداخلها المبانى السكنية تفاوت واضح, ففى الوقت الذى تقدرها الأمم المتحدة بعدد ٣٥٧٢٢ من خلال اعتمادها على تحليل صور الأقمار الصناعية, يقدرها فريق البحث الميدانى بعدد ٧٠٠٠٠ بالاعتماد على المشاهدات الواقعية المباشرة أى ضعف التقدير الأممى, وتقدم دراسة الشركة العامة للدراسات الهندسية بحلب تقدير مختلف عن التقديرين السابقين حيث تقدرها بعدد ١١٢٠٠٠, وبالطبع التقديرات المحلية لا تضم المناطق غير المحررة حتى الآن(٤١).
- لقد اعتمدت سياسات الدولة السورية فى مجال السكن على عدة استراتيجيات للتعاون بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى والأفراد لتوفير سكن ملائم للمواطن, ومازالت هذه السياسة قائمة حتى الآن, وهو ما يعنى التزام الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية رغم ظروف الحرب, وهو ما أوضحته الدراسة الكيفية من خلال التعويضات التى تدفعها الدولة لإعادة ترميم وبناء المساكن للمواطنين المتضررة مساكنهم بفعل الحرب.
- لم تبرز من خلال الدراسة الكمية فروق واضحة الدلالة في الأوضاع السكنية قبل وبعد الحرب, حيث أكد ٨٠٪ من العينة أنهم كانوا يمتلكون مساكنهم, أصبحت الآن نسبتهم ٧٧٪ وهو ما يعني أن ٣٪ فقط هم من خربت مساكنهم وتغير وضعهم القانوني عن الوضع السابق. والذين يشعرون بتغير هم المستأجرين حيث ارتفعت الايجارات بشكل

كبير. ويمكن تفسير هذه النتائج بأن غالبية عينة الدراسة كانت تسكن في المناطق التي تسيطر عليها الدولة والمناطق المحررة.

- تشير نتائج الدراسة الكيفية الى وجود تغييرات واضحة فى أسعار الأراضى والمساكن والإيجارات بفعل الحرب نتيجة ارتفاع سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية بما يفوق قدرات المواطن على توفير مسكن مناسب, وهو ما يجب أن تضعه الدولة وصانع القرار فى اعتبارهم أثناء مرحلة إعادة الاعمار, خاصة وأنه من المتوقع أن تعود أعداد كبيرة من النازحين داخليا والمهاجرين خارجيا بعد تحرير حلب واستقرار أوضاعها وعودة الأمن والأمان إليها.

٤-واقع العمل بحلب بعد الحرب :

- أشارت البيانات الثانوية المتاحة حول الواقع الاقتصادي بحلب قبل وبعد الحرب, أن الجماعات التكفيرية الإرهابية استهدفت المنشآت التجارية وقامت بسرقتها وتخريبها وتدميرها, وقامت بالاستيلاء عليها أما المنشآت الصناعية فقد قامت بتفكيكها وبيعها لتركيا بثمن بخس, أما المناطق الزراعية فقد قامت بحرقها وتدمير محاصيلها, واضطر غالبية العاملين فى القطاعات الثلاث لترك أعمالهم, وتوجه التجار والصناع لخارج البلاد(٤٢).
- بعد دخول الجيش العربي السوري معركة تحرير حلب في نهاية العام ٢٠١٦ وعودة سيطرة الدولة على المدينة وبعض الأجزاء من ريفها المحرر تمكنت الدولة من إعادة الحياة لقطاعات التجارة والصناعة والزارعة لكن مازالت هناك معوقات كبيرة تمنع عودة الحياة لطبيعتها, وهو ما يتطلب جهود كبيرة من الدولة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية خلال مرحلة إعادة الاعمار لتشجيع رجال الأعمال السوريين في الخارج للعودة مرة أخرى خاصة أن غالبيتهم شيد مشروعات تجارية وصناعية في المهجر(٤٣).
- لم تبرز الدراسة الكمية فروق واضحة الدلالة فى فرص العمل قبل وبعد الحرب, حيث أكد ٩٧٪ من العينة أنهم كانوا يعملون قبل الحرب ولم يفقد غير ٤٪ فقط أعمالهم بسبب غلق أصحاب الأعمال لمصانعهم المعتدى عليها وهجرتهم خارج سورية. وأشار ٨٤٪ من العينة أن هناك فرص عمل جيدة أمام الشباب الآن. ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن

غالبية مفردات عينة الدراسة من سكان المدينة ومن مناطق لم تسيطر عليها الجماعات التكفيرية الإرهابية بشكل كامل وظلت طوال الحرب تحت سيطرة الدولة فلم يفقد عمله إلا عدد قليل تمكن من ايجاد بديل سريع في مجال القطاع غير الرسمي, ويرى هؤلاء أن فرص الشباب حديثي التخرج متاحة في ظل عودة الاستقرار وعودة المنشآت التجارية والصناعية للعمل من جديد.

- أبرزت نتائج الدراسة الكيفية بعض التغيرات التى أصابت منظومة العمل بسبب الحرب, حيث برزت بعض المظاهر السلبية من حيث انتشار البطالة, وفقدان العمل نتيجة تخريب الجماعات الإرهابية للمنشآت الصناعية, وعدم تناسب الأجور مع الأسعار والخدمات, وظهور مهن هامشية, وقبول العمل بأى راتب, واضطرار من فقدوا أعمالهم للنزوح بالداخل أو الهجرة للخارج.

٥-واقع الأمن والخدمات في حلب بعد الحرب :

- تشير التقارير الإقليمية والدولية ذات العلاقة أن الجمهورية العربية السورية قبل بدء الحرب الكونية عليها فى مطلع العام ٢٠١١ كانت قد وصلت الى مستويات عالية من التنمية والتطور والأمن الاجتماعى وبشكل مستقل ومعتمد على الذات بعيدا عن التبعية للنظام الرأسمالي العالمي وتشير التقارير ذاتها أن سورية كانت واحدة من بين ثلاثة دول مصنفة بأنها الأكثر آمناً على المستوى العالمى, وهى الدولة العربية الوحيدة تقريبا التى قتربت من حالة انعدام الجريمة.
- وتؤكد التقارير أيضا أن الخدمات الأساسية المختلفة كانت متوفرة ومدعومة من الدولة وتقدم للمواطن بما يتوافق مع مستويات الدخول للغالبية العظمى من الشعب.
- تشير النتائج الكيفية أنه مع انطلاق الحرب على حلب فى منتصف العام ٢٠١٢ اختلت الموازين على المستوى الأمنى والخدمى الى حد كبير حيث سيطرت الجماعات التكفيرية الإرهابية على مناطق واسعة من جغرافية حلب مما أدى الى غياب الأمن وانتشار بعض الجرائم الغريبة على المجتمع العربى السورى, هذا الى جانب اختفاء كثير من الخدمات الاساسية نتيجة خروج مناطق وأحياء كاملة سواء فى الريف أو المدينة عن سيطرة الدولة.

- وتشير النتائج الكمية والكيفية أنه مع تحرير حلب من الإرهاب فى نهاية العام ٢٠١٦ بدأت الدولة تعود من جديد لممارسة مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها, فعاد الأمن من جديد حيث أكد ٨٠٪ من العينة أن حضور رجال الأمن في الشارع يتراوح بين الجيد والممتاز, و٩٦٪ يؤكدون على المعاملة الطيبة للشرطة. وعادت بعض الخدمات الأساسية مثل الإسعاف والإطفاء حيث أكد ٩٦٪ من العينة أنها تتراوح بين الجيدة والممتازة, والكهرباء جيدة بنسبة ٨٠٪ والمياه جيدة بنسبة ٨١٪ وبذلك تقترب الصورة مما كانت عليه قبل الحرب.
- وتؤكد النتائج الكمية والكيفية أن حلب مازالت تعانى من انتشار بعض الجرائم الغريبة عليها مثل العنف والبلطجة والسرقة والتحرش, ومازالت تعانى من نقص فى بعض الخدمات المرتبطة بالمشتقات النفطية والمحروقا مثل الغاز والمازوت والوقود حيث أكد ٨٦٪ من العينة نقصها الشديد, نتيجة العقوبات والحصار الاقتصادى المفروض ظلما من قبل النظام الرأسمالى العالمى صاحب المؤامرة والعدوان على سورية من ناحية, وإجرام الجماعات التكفيرية الإرهابية التى قامت بتدمير وتخريب البنية الأساسية واستولت على آبار الغاز والنفط من ناحية أخرى, وهو ما يجب على الدولة مواجهته خلال مرحلة إعادة الاعمار.
- وأكدت النتائج الكمية والكيفية أيضا معاناة سكان حلب اليوم من عدم توافر بعض السلع الغذائية حيث أكد ٧٥٪ من العينة على نقصها الشديد, و٨٩٪ من العينة أكدوا على النقص الشديد في الخبز وارتفاع الأسعار بما يفوق القدرات المالية للمواطنين, نتيجة الحصار الاقتصادى الخارجى من ناحية, وانتشار تجار الأزمات بالداخل من ناحية أخرى, وهو تحدى جديد للدولة يجب مواجهته والتغلب عليه فى إطار مسؤوليتها الاجتماعية فى مرحلة إعادة الاعمار.

٦-الرؤية العامة لآثار الحرب على حلب ومستقبل العودة :

- أشارت الدراسات السابقة فيما يتعلق برؤية المهاجرين واللاجئين السوريين لعملية العودة ومستقبل سورية بعد انتهاء الأزمة أن سورية لن تقسم, وأنهم يشعرون أن مستقبلا أفضل خارج سورية بعيد المنال, وأنهم سيكونون أكثر آمناً وعائلاتهم داخل سورية, وأنهم

يرفضون فكرة البقاء الدائم فى الخارج, ويرون أن سورية تسير فى الاتجاه الصحيح مع استعادة الدولة السيطرة على البلاد, وهو ما يعنى رغبة المواطنين السوريين فى الخارج العودة الى وطنهم ومشاركتهم فى عملية إعادة الاعمار(٤٤).

- أكدت نتائج الدراسة الكمية والكيفية أن الحياة فى حلب أصبحت طبيعية ومقبولة الى حد ما, والمواطنون يشعرون الآن بالأمن, ولا يعانون إلا من نقص فى بعض الخدمات, وبعض التهديدات التى تأتى من حين لآخر من المناطق التى مازالت تحت سيطرة الإرهابيين فى ريف حلب.
- أبرزت النتائج الكيفية أن هناك بعض المقترحات يمكن أن تقدم لصانع القرار من أجل عودة الحياة الى طبيعتها قبل الحرب وأهمها: صدور قوانين لحماية المواطنين الراغبين فى العودة للوطن, وتوفير فرص عمل, وزيادة الدوريات الأمنية, وعمل حملات للتوعية, وتفعيل العمل التطوعى, واحتواء الأسر المتضررة من الحرب, ومواجهة جشع التجار للحد من ارتفاع الأسعار, وإعادة تأهيل البنى التحتية, وبناء مدارس ومستشفيات ومساكن جديدة بدلا من التى تهدمت بفعل الإرهاب أثناء الحرب.

١- أكدت الدراسة الكمية والكيفية أن الوضع فى حلب يسير نحو الأفضل لذلك تنصح نسبة ٩٩٪ من العينة سكان حلب المقيمين بالخارج بضرورة العودة للمشاركة فى عملية إعادة الاعمار.

خاتمة:

لقد أفضت الدراسة الراهنة للوصول لبعض النتائج التي يمكن أن تساعد صانع القرار السوري في التعامل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمدينة حلب باعتبارها واحدة من أكثر المدن السورية تضررا بسبب الحرب, وبذلك تعد نموذجا يمكن القياس عليه فيما يتعلق بباقي المدن السورية التي شهدت أحداثا مشابهة لما حدثت في حلب لكن بشكل أقل تدميرا.

ويتضح من خلال الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة الراهنة سواء استناداً إلى البيانات الثانوية أو البيانات الميدانية (الكمية والكيفية) عن عدم وجود فروق في الظروف المعيشية لمعظم سكان مدينة حلب – قبل وبعد الحرب – التي ظلت تحت سيطرة الدولة السورية اللهم إلا بعض مناطق المدينة الطرفية التي سيطرت عليها الجماعات الإرهابية. والشاهد أن المناطق الريفية هى من شهدت معظم التغيرات السلبية في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والمرافق والخدمات العامة، ما يعني أن هذه المناطق الريفية، وهي بالطبع المناطق الأكثر فقرا، هي التي تحملت العبء الأكبر للحرب السورية.

لذلك يجب على الدولة السورية ووفقا لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها أن تضع هذه النتائج في اعتبارها في مرحلة إعادة الاعمار, فالريف السوري تعرض لتدمير ممنهج من قبل الجماعات الإرهابية وإعادة الحياة لهذا الريف لن تكون سهلة خاصة على مستوى البنية الأساسية في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان وشبكات الكهرباء والمياه التي دمرت بشكل كبير, هذا الى جانب التدمير المتعمد للمصانع والمتاجر مما يجب أن تضعه الدولة في حساباتها فغالبية المهاجرين من الصناع والتجار يرغبون في العودة إذا ما توفرت البيئة المشجعة على الاستثمار خاصة وأن غالبية من تضرروا ودمرت مشروعاتهم قد تمكنوا من بناء مشروعات جديدة في بلدان المهجر.

المراجع

1- **Lester B. Shippee (1918), Social and Economic Effects of The Civil War with Special Reference to Minnesota, the annual meeting of the Minnesota Historical Society, St. Paul, January 14.**
2- **Hans Speier (1941), The Effect of War on the Social Order, *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 218, pp. 87-96.**
3- **Joyce P. Kaufman (1983), The Social Consequences of War: The Social Development of Four Nations, Armed Forces & Society, Volume: 9 issue: 2, pp. 245-264.**
4- **John Modell and Timothy Haggerty (1991), The Social Impact of War, Annual Review of Sociology, 17:1, pp. 205-224.**
5- **Jo Beall, Tom Goodfellow and Dennis Rodgers (2010), Cities and Conflict, Policy Direction, Crisis States Research Centre (CSRC), London.**
6- **Shipra Narang Suri (2012), Two cities with no soul: Planning for division and reunification in post-war Mostar, 48th ISOCARP Congress.**
7- **Jordi Martin-Diaz (2014), Urban restructuring in post-war contexts: the case of Sarajevo, Hungarian Geographical Bulletin, 63 (3) pp. 303–317.**
8- **Michal Bauer, et al (2016), The legacy of war on social and political behavior, VOXCEPR Policy Portal, Research-based policy analysis and commentary from leading economists.**
9- **Małgorzata Popiołek-Rosskamp (2018), Warsaw: A Reconstruction that Began Before the War, the Institute of Urban and Regional Planning.**
١٠- خلدون أحمد الحداد (٢٠١٤)، الأزمة السورية وأثارها وتداعياتها على التعليم والعملية التربوية، بحث مقدم للمشاركة في ورشة العمل المقررة في قسم الاقتصاد والتخطيط بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٧.
11- **Wim Zwijnenburg, Kristine te Pas (2015), Amidst the debris: A desktop study on the environmental and public health impact of Syria's conflict, PAX for peace, Colophon.** www.paxforpeace.nl
12- **Jeanne Gobat and Kristina Kostial (2016), Syria's Conflict Economy, IMF Working Papers**
13- **The World Bank (2017), The Toll of War: The Economic and Social Consequences of The Conflict in Syria. The World Bank Group.**

14- Fabrice Balanche & Mary Kalbach Horan (2018), Sectarianism in Syria's Civil War: A Geopolitical Study Featuring 70 Original Maps, The Washington Institute for Near East Policy.

١٥- وحدة إدارة المعلومات (٢٠١٥)، تقرير تقييم الاحتياجات على مستوى القرى - مدينة حلب، وحدة إدارة المعلومات في وحدة تنسيق الدعم.

16- Laski, H. (2017; Orig.1935). The State in Theory and Practice. London: Routledge.

17- Nagel, T. The Moral Division of Labor. Published to Oxford Scholarship Online: November 2003. DOI: 10.1093/0195098390.001.0001 available on the Internet At: https://www.oxfordscholarship.com/view/10.1093/0195098390.001.0001/acprof-9780195098396-chapter-6. Originally published in his work "Equity and Partiality". Oxford: Oxford University Press, 1991. and Vandenbroucke, F. (2001). Social Justice and Individual Ethics in an Open Society: Equality, Responsibility, and Incentives. New York: Springer. Available on the Internet at: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2F978-3-642-59476-2.pdf. Date last checked November 4, 2019.

18- Nozick, R. (1974). Anarchy, State and Utopia. New York: Basic Books.

19- Friedman, M. (1962). Capitalism and Freedom. Chicago: University of Chicago Press.

20- Rawls, J. (1971). A Theory of Justice. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

21- Rawls, J. (2001). Justice as Fairness: A Re-Assement. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

22- Meade, (1964). Equality, Efficiency and the Ownership of Property. London: Allen and Unwin.

23- Miller, D. (1993). Equality and Market Socialism. In P.K. Bardahan. and J. E. Roemer. (Eds.). Market Socialism: The Current Debate. New York: Oxford University Press.

٢٤- نزيه الأيوبي, تضخيم الدولة العربية :السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط, ترجمة أمجد حسين, المنظمة العربية للمترجمة, بيروت, ٢٠١٠, ص ص ٤٥٧- ٤٥٨ .

٢٥- ٢٥-محمد محي الدين، دراسات نقدية في علم الاجتماع, إعداد مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، تقديم السيد ياسين, دار العين للنشر، القاهرة, ٢٠١٤, ص ص ٢٦٢-٣٩٥ .

٢٦- أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية، ترجمة عدنان عباس علي, سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٧١، الكويت, ٢٠١٠، ص ٣٤.

٢٧- ٢٧-رسلان خضور ، المسئولية الاجتماعية لقطاع الاعمال ، دمشق ، مجلة العلوم الاقتصاد ، عدد ١١، ٢٠١١ .
٢٨- الأمانة السورية للتنمية ، دمشق ، ٢٠٠٧.
٢٩- للمزيد أنظر: المجموعة الإحصائية، ٢٠١٠، حيث تبين انتشار المشافى الحكومية المجانية والمستوصفات المجانية فى كل مناطق القطر العربي السورى.
٣٠- تقرير نشرته شبكة cnbc حول الأوضاع الاقتصادية فى سورية قبل الحرب الكونية على سورية، ٢٠١٠.
٣١- المادة ٣٦ من دستور الجهورية العربية السورية، ١٩٧٣.
٣٢- راجع المرسوم رقم ١٠ عام ١٩٨٦.
٣٣- تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنمائية، عام ٢٠١٣.
٣٤- -الرئيس بشار الأسد على مدرج جامعة دمشق ، ٢٠١١/٦/٢٠ و اجتماع السيد الرئيس بشار الأسد مع المجالس المنتخبة و مجلس الوزراء وحديثه عن الإصلاح الإداري, عام ٢٠١٩.
٣٥- بيانات تم الحصول عليها من مديرية الصحة بمدينة حلب وفقا لحصرها ٢٠١٩.
٣٦- المصدر نفسه.
٣٧- بيانات تم الحصول عليها من مديرية التربية بمدينة حلب وفقا لحصرها ٢٠١٨.
٣٨- المصدر نفسه.
٣٩- المصدر نفسه.
٤٠- المكتب المركزي للإحصاء, دمشق, المجموعة الإحصائية ٢٠١٨.
٤١- بيانات أطلس معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب, ٢٠١٩.وبيانات الشركة العامة للدراسات الهندسية بحلب, ٢٠١٧.
٤٢- حوار لرئيس غرفة تجارة حلب, مجد الدين دباغ, لموقع مراسلون, ٢٤ أبريل ٢٠١٨. وحوار لرئيس اتحاد غرف الصناعة, فارس الشهابي, جريدة تشرين, ٢٨ مايو ٢٠١٥.
٤٣- حوار لرئيس الوزراء السوري عماد خميس, لوكالة سانا, ٢٧ يونيو ٢٠١٨.
٤٤- محمد سيد أحمد / محمد محي الدين, السوريون في مصر: أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم, أطلس للنشر, الطبعة الأولى, القاهرة, ٢٠٢٠ .

Abstract

Aleppo City between Two Era: Social and Economic Changes Before War and After it

Dr Mohamed Sayed Ahmed
Associate Professor of Sociology
High Institute of Social Work, Cairo

This study seeks to achieve one main objective that is, to identify to social and economic changes that took place over Aleppo city during war. The theoretical framework is based on the idea of social responsibility of the state.This study depends on double methodology seeking to gather between quantitative and qualitative methods, in respect to quantitative methodology, the researcher depends on social survey by sample on which a questionnaire has been designed translating sub questions of the present study into measurable indicators. The participants were 100 citizen from Aleppo city. On the other hand, in respect to qualitative methodology, deep an interview has been designed and applied to 9 participants belonging to various social and economic levels.

It is concluded Aleppo city was the most Syrian city that has been a target for terrorists groupsthat left it was entire destruction and ruin. Health, educational and residential buildings have been destructed. In addition, job opportunities are badly affected along with essential services and safe have been affected badly as a result of the war. These social and economic changes emerged because the state started to meet its social responsibility after liberation to bring life again to Aleppo as it was before the war. As a result of the state role, many health, educational, residential and safe situations improved, moreover, factories and stores were reopened again. The state tries to overcome economic siege that still effects on the lack of fuel, food and bread.

Menoufia University Faculty of Arts Journal

NO. 21 VOL. (121) April 2020

https://sjam.journals.ekb.eg/ ** E-mail : sjam.journal20@gmail.com